مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (02)، السنة (2021)، ص 185 - 200
ISSN : 2602-5566 EISSN :2716-8999

اتفاقية القاهرة 1969 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

The Cairo agreement of 1969 and its impact on Palestinian refugees in Lebanon

وردة بن بطيط*[1]، محمد الطاهر بنادي[2]

[1]مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات في الجزائر، جامعة بسكرة (الجزائر) ، warda.benbettit@univ-biskra.dz

[2] مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات في الجزائر، جامعة بسكرة (الجزائر) ، Mt.benadi@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/08 **تاريخ القبول:2021/07/04**

ملخص:

تتناول هذه الدراسة اتفاقية القاهرة عام 1969 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ إذ استهدفت الإحاطة بالظروف المواكبة لتوقيعها، بداية بالإشارة إلى اللجوء الفلسطيني إلى لبنان عام 1948، مرورا بتوضيح علاقة اللاجئين الفلسطينيين بالسلطات اللبنانية والشعب اللبناني آنذاك، وصولا إلى الكشف عن بوادر الارتياب العلنية للوجود الفلسطيني في لبنان عام 1967، خاصة بعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية وإنشاء الفدائيين الفلسطينيين للقواعد العسكرية في جنوبه، الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسام في الوسط اللبناني بين مؤيد ومعارض للنشاط الفدائي الفلسطيني عبر الأراضي اللبنانية، ولم يلبث الوضع أن تدهور أكثر، حيث حدثت اشتباكات بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني، والتي بلغت ذروتها في أكتوبر 1969. وفي هذا السياق تم الكشف عن بنوده الاتفاقية، بالإضافة إلى ردود الفعل المترتبة عنها، وانعكاساتها المختلفة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبالتالي إبراز التغيرات التي طرأت على وجودهم به بعد عام 1969. ولتقصي حقيقة تلك الأحداث اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون الفلسطينيون؛ اتفاقية القاهرة؛ لبنان؛ منظمة التحرير الفلسطينية.

Abstract

This study tackles the Cairo agreement of 1969 and its impact on Palestinian refugees in Lebanon. The objective was to identify the circumstances accompanied its signing, beginning with reference to Palestinian asylum in Lebanon in 1948, through clarifying the relationship of Palestinian refugees with the Lebanese authorities and the Lebanese people at the time, to revealing the signs of public suspicion of the Palestinian presence in Lebanon in 1967, especially after the rise of the Palestinian resistance movement and the establishment of Palestinian guerrillas (Fedayeen)for military bases in the south. This led to a split in the Lebanese community between supporters and opponents of Palestinian guerrilla activity across Lebanese territory. The situation soon deteriorated further when clashes between Palestinian guerrillas and the Lebanese army occurred, which culminated in October 1969.The study also focused on the role of Egyptian mediation between the two conflicting parties, which was entrusted with the Cairo Agreement. In this context, we have tried to reveal the content of the agreement, as well as its reactions it entails and its various implications for Palestinian refugees in Lebanon, thereby highlighting the changes in their presence after 1969. In order to investigate those events, the nature of the study required an analytical historical approach.

Keywords: Palestinian refugees; Cairo Agreement; Palestinian Liberation Organization; Lebanon.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

مرّ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان منذ السنوات الأولى من اللجوء، بتحولات مختلفة وبفترات امتازت بالتعقيد والتأزم، بسبب طبيعة المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف، كما كانت للقيود والممارسات التي فرضتها السلطات اللبنانية عليهم تأثير سلبي على وضعهم السياسي، الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ عاملتهم معاملة خاصة تميزت بكثير من الحذر، وبذلك ازدادت أمورهم تعقيدا خاصة خلال ستينيات القرن العشرين، حيث أفضت مجموعة من الأحداث والتطورات الحاصلة على المستويين الإقليمي والمحلي إلى حدوث صدام مباشر بين الفلسطينيين والجيش اللبناني.

إنّ هذه الأحداث والتطورات تجلت بشكل خاص في اندلاع العمل الفلسطيني المسلح في الأردن وامتداد النشاط الفدائي الفلسطيني إلى داخل الأراضي اللبنانية، خاصة بعد عام 1967. ولقد أدى التصعيد في الاشتباكات بين الفلسطينيين المؤيدين للعمل المسلح من جهة والجيش اللبناني المعارض للعمليات الفدائية الفلسطينية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي من داخل الأراضي اللبنانية من جهة أخرى، إلى تدخل أطراف خارجية سعت للوساطة، وهو ما تجسد في توقيع اتفاقية القاهرة بين طرفي الصراع برعاية مصرية سنة 1969. وعليه فإن اتفاقية القاهرة 1969 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي موضوع دراستنا هذه، نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة؛ فهي تبحث في مرحلة جد مهمة من تاريخ العلاقات الفلسطينية اللبنانية وبشكل أساسي تمثل منعطفا تاريخيا هاما لتواجد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك من خلال تسليط الضوء على التغيرات الطارئة على وضعهم هناك بعد عام 1969.

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة بشكل جدي في رصد التحولات التي طرأت على التواجد الفلسطيني في لبنان بعد توقيع اتفاقية القاهرة سنة 1969، وذلك من خلال:

- توضيح الظروف التي سبقت اتفاقية القاهرة والتي كان لها تأثير بارز في توقيعها.
- دراسة مضمون بنودها.
- معرفة ردود الفعل الفلسطينية واللبنانية من توقيعها.
- الكشف عن التحول في المجال السياسي، الاجتماعي والعسكري للاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد توقيع الاتفاقية عام 1969.
- التعرف على الإجراءات والقوانين التي تنظم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد اتفاقية القاهرة.

وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت اتفاقية القاهرة عام 1969 في تغيير أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من تجزئتها إلى التساؤلات الفرعية التالية: -ما هي الظروف

التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت توقيع الاتفاقية؟ - ما هو مضمون بنودها؟ - كيف كانت ردود الفعل الفلسطينية واللبنانية على توقيعها؟ - فيما تتمثل الآثار السياسية والاجتماعية للاتفاقية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟ - ما هي الانعكاسات الأمنية والعسكرية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد الاتفاقية؟

اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المترتبة عنها على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع تطور الأوضاع التي مرّ بها الوجود الفلسطيني في لبنان منذ عام 1948 مع التركيز أكثر على الفترة محل الدراسة، مرورا باستعراض حيثيات عقد اتفاقية القاهرة والعمل على تحليل مضمون بنودها وإبراز انعكاساتها على الجوانب المختلفة للاجئ الفلسطيني في لبنان.

2- الظروف المواكبة لعقد اتفاقية القاهرة 1969

تعتبر لبنان من بين الدول العربية التي لجأ إليها الفلسطينيون، بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948، وقد تراوح عدد المهجَّرين إليها آنذاك ما بين (100 – 130) ألف لاجئ. (الصايغ، 2002، صفحة 88) توزعوا عموما في مخيمات متناثرة في ضواحي المدن اللبنانية، مع أنهم تشبثوا أكثر في البداية بالبقاء في القرى اللبنانية الحدودية ليكونوا بالقرب من بلادهم ولاعتقادهم أن غيابهم لن يطول كثيرا. (كنعان، 2015، صفحة19 - 20)

لقد استقبل اللبنانيون اللاجئين الفلسطينيين بترحاب كبير وتعاطفوا مع قضيتهم، فعلى الصعيد الرسمي تجلى هذا الترحيب في إعلان رئيس الدولة بشارة الخوري ترحيبه بالإخوة الفلسطينيين معتبرا أن لبنان بلدهم الثاني، وأن الدولة اللبنانية ستوليهم الاهتمام والرعاية اللازمين، لحين عودتهم إلى وطنهم، كما أعلن رئيس الوزراء رياض الصلح، استعداد اللبنانيين "لاقتسام رغيف الخبز معهم" ،(الحنفي، د.ت، صفحة 55) لكن التعبير الأكثر ترحيبا ورد على لسان وزير الخارجية آنذاك حميد فرنجية، الذي صرح قائلا:" سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين، مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئا، ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا، وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة خبز". (الساحلي، د.ت)

أما على المستوى الشعبي كان التعاطف شبه كامل، خاصة في مناطق الأكثرية الإسلامية، بالرغم من ردة الفعل المتحفظة التي رفضت هذا الوجود من طائفة الموارنة، وخاصة المطران آغناطيوس مبارك. (القصاص، 2007، صفحة 13) إن هذا التعاطف استمر طوال خمسينيات القرن الماضي، حيث كان اللبنانيون يرافقون المتسللين الفلسطينيين إلى ديارهم المحتلة لتفقد منازلهم وأرزاقهم. (المولى، 2012، صفحة 23)

إلا أن هذا الترحيب أخذ أشكالا أخرى بعد استمرار حالة اللجوء، وأصبحت المؤسسة الحاكمة اللبنانية تنظر إليهم على أنهم مصدر يهدد التوازن الطائفي الذي كان قائما في البلاد،

والذي بدوره سينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لهذا تغيرت النظرة إليهم حيث أخذت شكلا سلبيا، وأخضع اللاجئون خصوصا في المخيمات إلى قانون الأحكام العرفية الذي صدر عام 1958، وطبق عليهم بوسائل تتضمن الكثير من القمع والإرهاب وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. (حجة، 2004، صفحة 61 - 69).

لقد خضع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان لشروط قاسية جدا في أماكن إقامتهم؛ إذ كان ممنوعا عليهم الانتقال من مخيم إلى آخر إلا بإذن وألا يقيموا في بعض المناطق المحاذية للحدود الفلسطينية، (أبوفخر، 2010، صفحة 33) بالإضافة إلى حرمانهم من العمل، إحياء ذكرى النكبة أو أي احتفالات وطنية، وفرض عليهم العمل فقط في مجال البناء، الزراعة، التجارة، والحدادة، دون ضمانات اجتماعية. (كنعان، 2015، صفحة 20) وعلى المستوى الأمني عاملتهم الحكومات اللبنانية المتعاقبة بعيون أمنية تماما، حتى أن المديرية المعنية بشؤونهم كانت تابعة لوزارة الداخلية (أبوفخر، 2010، صفحة 34).

مما سبق يتضح لنا أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كانت جد سيئة؛ إذ كانوا يتعرضون لمراقبة أمنية شديدة، ويمنعون من القيام بأي نشاط من شأنه أن يسهم في تحسين ظروفهم، مخافة تعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع اللبناني، الأمر الذي يجعلهم قادرين على انتزاع حقوقهم المشروعة من الدولة اللبنانية، كما لا نغفل في هذا الصدد دور إسرائيل التي لا تتوانى في بث الفتن بين الدول المضيفة واللاجئين، حرصا منها على خلق مشاكل تحول دون استقرارهم، خاصة في لبنان مركز نشاط المقاومة الفلسطينية وقتذاك.

كانت السلطات اللبنانية تبرر ممارساتها تلك في حقهم بضرورة بقائهم يعيشون في مساكن دون المستوى الأدنى وينتقلون بين ملاجئ مؤقتة لكسب التأييد الدولي لحقوقهم المشروعة أهمها حق العودة لأرضهم واستعادة ممتلكاتهم. لكن أيّا كانت الممارسات التي اتبعتها السلطات اللبنانية، فهي تبقى ممارسات غير قانونية في حقهم، كما أن المبررات التي قدمتها تعد واهية ولا أساس لها، وتدفعنا إلى التساؤل التالي:

اللاجئ الفلسطيني أرغم على الخروج من أرضه فلماذا لا يوفّى حقه المشروع كاملا غير منقوص إلى حين عودته إلى وطنه؟

استمرت هذه المعاناة وتحمل اللاجئون الفلسطينيون ما كانوا يلاقونه في لبنان، إلى أن تبدل هذا الوضع مع صعود حركة المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينيات، حيث أقدم الفلسطينيون على الانضمام للعمل الفدائي، (كنعان، 2015، صفحة 21) واستخدمت الأراضي اللبنانية منطلق للعمليات الفدائية. (قصير، 2007، صفحة 63) وقد برهنت حرب 1967 على أن العرب عاجزون

عن تحرير فلسطين، الأمر الذي انعكس على الروح المعنوية للفلسطينيين، حيث شعروا بأن العمل المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير وطنهم بأنفسهم، (الزكو، 2017، صفحة 279) فاشتدت حدّة الاشتباكات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي على الحدود اللبنانية الفلسطينية، والتي زادت من التحاق المزيد من اللاجئين بالمقاومة (قصير، 2007، صفحة 63).

في مارس 1968 قامت المقاومة الفلسطينية بالتعاون مع وحدة من الجيش الأردني بصد الهجوم البري الذي شنته القوات الإسرائيلية بالقرب من قرية الكرامة في الأردن، وقد أثار نجاح ذلك دخول موجة جديدة من المتطوعين إلى حركة المقاومة،(Sorby, 2015, p. 317) وفي منطقة العرقوب المحاذية للحدود الشمالية لفلسطين انتشرت خلايا الفدائيين بأعداد كبيرة، (البشتاوي، 2009، صفحة 266) مستفيدة من دعم جزء كبير من المسلمين ومعظم المسيحيين، وكان للعمل الفدائي الفلسطيني حلفاء أقوياء خاصة بين المسلمين السنة والدروز والقادة اليساريين. (Stoker, 2016, p. 44).

على صعيد تلك التطورات أبدى الرئيس اللبناني شارل حلو تخوفاته من العمليات الفدائية الفلسطينية على لبنان لكي لا تستخدم بشكل غير مباشر لتنفيذ طموحات إسرائيل التوسعية، وقد أيدت بعض الأحزاب اللبنانية وخاصة المسيحية منها موقف رئيس الجمهورية، فقد تألف حلف ثلاثي ضم كميل شمعون، ريمون إده وبيار الجميل، وكان يهدف إلى التضامن الصريح مع موقف رئيس الجمهورية ضد العمل الفدائي الفلسطيني، (البشتاوي، 2009، صفحة 266) ورفض التأييد الواضح الذي حظيت به المقاومة الفلسطينية من جانب الطائفة الإسلامية التي شجعت على احتضان العمل الفدائي داخل لبنان (الغزي، 2017 ، صفحة 347) .

وعليه انقسم المجتمع اللبناني حول مسألة دعم العمليات الفدائية الفلسطينية في لبنان بين مؤيد ومعارض، ففي الوقت الذي قدمت فيه جماعة من اللبنانيين مساندة ودعما كبيرين للنشاط الفدائي، نجد جماعة أخرى تعارض ذلك وترى فيه خرقا للسيادة اللبنانية؛ إذ اعتبرت تواجد الفدائيين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية تهديدا مباشر لوحدتها، ويمكن إرجاع سبب هذا الانقسام بالدرجة الأولى إلى طبيعة المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف.

هكذا أصبحت مسألة الوجود الفلسطيني داخل لبنان وانطلاق المقاومة على الحدود اللبنانية الفلسطينية أزمة لا يمكن تجاهلها، وحصل تحول في مسألة الوجود الفلسطيني صاحبه اتساع هوة الانقسامات بين اللبنانيين، لذا فإن أزمة 1969 ستؤدي إلى الكشف عن الخطورة الكاملة التي كانت تنطوي عليها تلك الانقسامات، (قصير، 2007، صفحة 72) والتي ستفضي إلى توقيع اتفاقية تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان برعاية مصرية قادها جمال عبد الناصر الذي كان يسعى لإنشاء الجمهورية العربية المتحدة (مصر، سوريا ولبنان).

2-1- أزمة أفريل 1969

ابتداء من العام 1969 أصبح التشنج سيد الموقف، وصار النزول إلى الشارع هو الحل الوحيد الذي يصفه السياسيون لدى مصادفتهم لأية مشكلة، وبدأ العام بمعارضة الحلف الثلاثي لحكومة رشيد كرامي، وقرر أعضاؤه في خلوة عقدوها مبدأ الدعوة إلى إضراب عام مفتوح، ودعوا في المذكرة التي قدموها لرئيس الجمهورية إلى حل الحكومة، وردا على جماعة الحلف اتهمهم خصومهم بالطائفية وبالرغبة في إبعاد الجيش والدعوة إلى الإتيان بالقوات الدولية بهدف تحييد لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي، وقدم الرئيسان حسين العوني وعبد الله اليافي مذكرة إلى الرئيس حلو أكدا فيها أنه لا يمكن تشكيل حكومة وطنية على قاعدة مطالب الحلف (بطرس، 2009، صفحة 156) .

في ظل تلك الظروف دعت الأحزاب والفئات المؤيدة للعمل الفدائي الفلسطيني إلى التظاهر تأييدا للمقاومة الفلسطينية وحرية العمل الفدائي المسلح ضد المحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، فخرجت الجماهير اللبنانية والفلسطينية في أفريل 1969 تأييدا للعمل الفلسطيني المسلح، وتدخل الجيش لقمعها مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من اللبنانيين والفلسطينيين، (البشتاوي، 2009، صفحة 268) وهو ما دفع بالمخيمات الفلسطينية إلى إعلان العصيان والذين سلموا زمام أمورهم إلى قيادة المقاومة الشعبية، وفي اليوم التالي أعلن الرئيس رشيد كرامي أمام مجلس النواب استقالته معتبرا أن البلد منقسم حول وضع الفدائيين وحركتهم، وأن على اللبنانيين أن يحددوا سياسة موحدة حول هذه المسألة وإلا فلن تستطيع الحكومة أن تواجه الأزمة، حيث وقعت البلاد في فراغ حكومي على الرغم من موافقة حكومة كرامي على مواصلة تصريف الأعمال (بطرس، 2009، صفحة 56 - 57) .

لقد جرت محاولات عديدة لترتيب الوضع الداخلي منها محاولة قام بها المبعوث الخاص للرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما توصل قائد الجيش العماد إميل البستاني مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في التاسع من ماي، إلى مشروع اتفاق من خمسة عشر بندا، لكن الرئيس حلو رفضه بشكل قاطع لأنه كان ضد مبدأ توقيع اتفاق خطي بين الدولة اللبنانية والفدائيين الفلسطينيين، ولأنه لا يريد أن يكون له التزام مع منظمة التحرير لا يتم التوصل إليه بالتشاور مع الدول العربية (بطرس، 2009، صفحة 57).

على الرغم من بذل جهود حثيثة للحد من تصعيد التوتر واحتواء الصدام الحاصل بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني، إلا أن تلك المساعي ظلت بعيدة عن إيجاد حل يرضي الطرفين، وأخذ الوضع منحى آخر نتج عنه تجدد الاشتباكات في أكتوبر من نفس العام نتيجة لانقطاع الحوار، ليصبح العنف في نظرهم الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل.

2-2- أزمة أكتوبر 1969

في الثامن عشر من أكتوبر 1969، بدأ الجيش اللبناني حملة لإعادة فرض سلطته في الجنوب، وذلك بقطع خطوط الإمداد عن الفدائيين، وبعد بعض الاشتباكات المتقطعة والمعزولة اندلعت أزمة في الثالث والعشرين من أكتوبر غير أن هذه المرة كان الصراع أكبر حجما من أفريل الماضي بحيث شمل الحدود المجاورة للبنان إلى حد كبير. وللضغط على الحكومة اللبنانية اندلع القتال في مخيمي نهر البارد والبداوي للاجئين في طرابلس ومخيم برج البراجنة في الضواحي الجنوبية لبيروت، وكذلك على طول الحدود السورية، اضطرت على إثره سوريا إلى غلق حدودها مع لبنان، كما قامت ليبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان، وطلبت العراق من مواطنيها مغادرة البلاد على مدى الأسابيع القليلة المقبلة، (Stoker, 2016, p. 60) لكن الأمر الأخطر من كل ذلك تمثل في عجز الحكومة؛ إذ تعطل دورها لمدة تسعة أشهر باعتكاف رئيسها رشيد كرامي، الذي عين لتشكيل حكومة جديدة بعد الاستقالة الأولى لحكومته، ورفض اللجوء إلى عمل عسكري حاسم ضد المقاومة مطالبا باتفاق وطني حول الموضوع الفلسطيني، (قصير، تاريخ بيروت، 2006، صفحة 517 - 518) وفي الرابع والعشرين من أكتوبر أعلنت السلطة حالة منع التجول في جميع المدن الرئيسية، لكن ذلك لم يؤد إلى إيقاف القتال، مما اضطرها عقب ضغط شعبي ورسمي، إلى طلب الوساطة المصرية (خليل، 2012، صفحة 328).

من خلال هذا الصراع المحتدم، كان لزاما على القوى الإقليمية والدولية التدخل لقطع الطريق أمام التصعيد العسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش اللبناني، فكانت المبادرة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر من أبرز المحاولات الجادة التي سعت إلى إيجاد حل وسط، من خلال فتح باب المحادثات بين الطرفين في مصر، والتي أفضت إلى عقد اتفاق القاهرة في شهر نوفمبر 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية. فما طبيعة هذه الاتفاقية؟ وكيف كان صداها لدى الأوساط اللبنانية والفلسطينية؟ وفيما تتمثل انعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؟

3- اتفاقية القاهرة 03 نوفمبر 1969

في يوم الاثنين 3 نوفمبر 1969 اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة العماد إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، والسيد محمد فوزي وزير الحربية، حيث توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية فيما بينهما تقوم على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني، والعمل الفدائي في لبنان (سلامة، 2010، صفحة 100) .

نص مضمون الاتفاقية على تسعة عشرة بندا مقسمة إلى جزأين: سياسي وعسكري، تم تخصيص البنود الأربعة الأولى منها للجانب السياسي، يأتي بعد ذلك ذكر البنود الخمسة عشر

الباقية والمتعلقة بالجانب العسكري، فضلا عن مقدمة تناولت روابط الأخوة والمصير المشترك التي تجمع بين لبنان والثورة الفلسطينية والتي لابد أن تتسم دوما بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية معا، وذلك ضمن احترام سيادته وسلامته، وقد ركزت بنود الاتفاقية بشكل أساسي على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان.

3-1- مضمون الاتفاقية وبنودها

ارتكز الاتفاق على البنود الأساسية التالية: (سلامة، 2010، صفحة 100)

3-1-1- بالنسبة للوجود الفلسطيني

- منح حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان.
- إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن السيادة اللبنانية.
- وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات بالتعاون مع اللجان المحلية، لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وكل ذلك يتم ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.
- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

لقد أعطت هذه البنود الشرعية للوجود الفلسطيني في لبنان، وتم بموجبها إنشاء لجان محلية تولت تسيير شؤون اللاجئين داخل المخيمات، وقد ساهم نشاطها في رفع الحصار الذي كان مفروضا عليهم من طرف رجال المكتب الثاني، وبذلك أتيحت لهم فرصة تحسين ظروفهم الاجتماعية خلال تلك الفترة، على الرغم من تعارض بعض بنود الاتفاقية مع سيادة الدولة اللبنانية، لاسيما تلك المتعلقة بمنح الفلسطينيين المقيمين في لبنان حرية المشاركة في العمل الفدائي.

3-1-2- بالنسبة للعمل الفدائي

حصلت منظمة التحرير الفلسطينية في البنود الخمسة عشر الباقية على اعتراف رسمي بشرعية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وحرية الحركة في العرقوب في الجنوب، (Brynen, n.d, p. 50) وحق الفلسطينيين في "إقامة مراكز الاستطلاع في مناطق الحدود"، كما نصت على "التزام قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلها في الشؤون اللبنانية"، والعمل على "إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين"، والقيام "بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قياداتها". كما تضمنت كذلك "تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في قيادة الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة"، ودراسة "توزيع أماكن التمركز

المناسبة في مناطق الحدود التي يتم الاتفاق عليها مع قيادة الأركان اللبنانية" (البشتاوي، 2009، صفحة 274).

كما تطرقت باقي هذه البنود المتعلقة بتسهيل العمل الفدائي أيضا إلى "تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح"، وإلغاء "قاعدة عيطرون"، وطلب تسهيل الجيش اللبناني "أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي"، و" الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة". إن من المسلم به "أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف"، كما أن "الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم"، كما نص البند الأخير من هذا الاتفاق على ضرورة إبقائه سري للغاية؛ إذ لا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط (البشتاوي، 2009، صفحة 275).

2-3- مواقف الأطراف المعنية باتفاق القاهرة (اللبنانيين والفلسطينيين)

3-2-1- المواقف اللبنانية

تمثلت المواقف اللبنانية فيما يلي:

3-2-1-1- موقف الرئيس اللبناني

كان الرئيس حلو يعارض أي اتفاق يمنح الشرعية للوجود العسكري الفلسطيني في لبنان. إلا أن الصدامات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ودعم سوريا ودول عربية أخرى للفلسطينيين، وضع لبنان في موضع الاتهام عربيا، من هنا أذعن الرئيس اللبناني لضغوط مصر وسوريا عليه لتوقيع اتفاقية القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية (سنو، 2008 ، صفحة 191).

ومن هنا نستنتج بأن اتفاقية القاهرة فرضت على الرئيس حلو فرضا نظرا للدور الذي لعبته الضغوطات الخارجية بإرغامه على القبول بهذا الاتفاق، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية التي زادت من ضعف موقفه وعجزه عن اتخاذ أي قرار مستقل دون تدخل القوى الخارجية لتوجيهه.

3-2-1-2- موقف الحكومة اللبنانية

لم تكن الحكومة اللبنانية راضية عن ذلك، لكنها وجدت نفسها بين مطرقة الرفض العربي وسندان التنصل الغربي وضغط الأحزاب الوطنية، مما دفعها لقبول الاتفاقية. فيما اعتقدت الحكومة اللبنانية أن باستطاعتها، بموجب الاتفاق، ضبط النشاط الفدائي الفلسطيني خارج المخيمات لقاء تخليها عن مسؤولياتها في داخلها، مع منع العمليات الفدائية ضد إسرائيل من دون إذن من الجيش اللبناني، وفي وقت لاحق، برر قائد الجيش الأسبق العماد إميل البستاني سبب موافقته على اتفاقية القاهرة المجحف بحق لبنان، بأن الرئيس فؤاد شهاب، الذي كان له تأثير كبير في مجريات الحكم وهو خارج السلطة، نصحه بعقد اتفاق مع الفلسطينيين، لأن لبنان لم

يعد بمقدوره أن يبقى منعزلا عن الوضع العربي والتملص كليا من واجباته حيال القضية الفلسطينية (سنو، 2008 ، صفحة 191) .

3-1-2-3- موقف الأحزاب اللبنانية

وقفت الأحزاب اليمينية موقفا رافضا للاتفاقية، حيث اعتبرها حزب الكتلة الوطنية غير شرعية ولم يعترف بها لأنه حسب رأيه تعطي إسرائيل وثيقة تتذرع بها أمام الرأي العام العالمي عند اعتدائها على لبنان واحتلال أراضيه، وأكد الحزب رفضه الاشتراك بالحكومة الجديدة، مادامت تشكل على أساس اتفاقية القاهرة الذي سيسبب مشاكل داخلية وخارجية، لهذا أرسل جوزيف مغبغب، العضو البارز في حزب الوطنيين الأحرار مذكرة إلى شارل حلو حول الاتفاقية تضمنت توجيه تهمة المخالفة الدستورية لبنودها، لأنها نفذت قبل أن يطلع عليها المجلس والحكومة. (الزكو، 2017، صفحة 292) وقد اختصر ريمون إده كلامه في الجلسة التي انعقدت في 25 نوفمبر 1969لمناقشة البيان الوزاري، الذي يعطي إسرائيل المبررات لتحقيق مآربها وأهدافها التوسعية في احتلال الأراضي العربية، قائلا: "اتفاق القاهرة سيسبب لنا مشاكل داخلية وخارجية، والأكثرية ترى غير هذا الرأي، فليكن أنا لا أوافق وأصوت ضده، لكنني كرجل ديمقراطي لا أستطيع إلا أن أخضع لإرادة الأكثرية فهنيئا لهذه الأكثرية"، (الغزي، 2017 ، صفحة 348) مبينا أنها تتناقض مع السيادة اللبنانية من الناحية القانونية.

في حين اعترف حزب الكتائب بهذا الواقع وأنه فضّل حسب رأيه شر الاعتداءات الإسرائيلية على شر الاقتتال الداخلي الذي لا يعادله شيء آخر، معتبرا أن التواجد الفلسطيني لم يكن يحتاج إلى اتفاق، لأنه أمر واقع تستحيل إزالته إلا بالحرب الأهلية (الزكو، 2017، صفحة 292) .

نستخلص من ذلك أن موافقة بعض القيادات السياسية اليمينية المارونية على الاتفاق كأحد أهون الشرين لمنع انجرار البلاد إلى حرب أهلية. إشارة هنا، إلى أن الخلافات داخل المعسكر الماروني حول رئاسة الجمهورية لعبت أيضا دورا في قبول هذا الاتفاق، فكان لبنان الضعيف داخليا لا يستطيع أن يقف بالمرصاد أمام شبه إجماع عربي على إطلاق العمل الفدائي الفلسطيني من أراضيه (سنو، 2008 ، صفحة 192).

أما مواقف الأحزاب الوطنية والتقدمية فإنها منحت الفلسطينيين حقوقا في الاتجاهات السياسية والعسكرية، تجسد ذلك عندما اعتبر رشيد كرامي رئيس حزب التحرير العربي ورئيس مجلس الوزراء أن اتفاق القاهرة شرعي، وذكر بأنه وجد فيه حلا سلميا لإنهاء مشكلة هددت البلاد بالانقسام والفتنة، فضلا على أن هذا الاتفاق يؤمن سيادة لبنان (الزكو، 2017، صفحة 292).

2-2-3- مواقف الفلسطينيين:

وقع اتفاق القاهرة عن الجانب الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، معتبرا إياه مكسبا ودعما للثورة الفلسطينية وأنه يمثل خطوة على طريق تحرير فلسطين. (البشتاوي، 2009، صفحة 281).

أما اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين، فقد أصدرت العديد من البيانات ووجهت العديد من الرسائل، والتي أكدت من خلالها على حرص المقاومة على استمرار العلاقات مع الدولة اللبنانية في إطار الاتفاقيات المبرمة وفي مقدمتها اتفاق القاهرة وأنه يجب أن يوضع موضع التنفيذ. ولهذا فقد عقدت عددا كبير من الاجتماعات مع ممثلي السلطة اللبنانية، ودعت في هذه الاجتماعات إلى الالتزام الكامل بالاتفاق نصا وروحا مطالبة السلطات اللبنانية بعدم التلكؤ في تطبيقه وخاصة ما تعلق بالشق العسكري منه، لاسيما بعدما اتضح أن هناك قوى لبنانية تعمل على خرقه، وأنه يجب احترامه، وإلا فإن حركة المقاومة سوف تحمل السلطات اللبنانية المسؤولية مؤكدة حرص قادة الثورة الفلسطينية على مصلحة لبنان. (البشتاوي، 2009، صفحة 281)

4 - انعكاسات اتفاقية القاهرة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تعتبر اتفاقية القاهرة لعام 1969م، حدثا هاما في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فقد أصبح وضعها أفضل مما كان عليه في السابق، حيث اكتسبت شرعية في كافة المجالات، لذا سنبرز فيما يلي انعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سياسيا، اجتماعيا وعسكريا:

4-1- سياسيا

اتسم الوجود الفلسطيني في لبنان في النصف الأول من العام 1971 بالاستقرار والهدوء، وقد أكدت تصريحات الفلسطينيين واللبنانيين حرصهم على التعايش وتذليل العقبات التي تعترض سبل العلاقات الودية بينهما، حيث صرح ياسر عرفات لإحدى الصحف البرازيلية بأنه ليس هناك مشاكل بين الفلسطينيين واللبنانيين لأن المصير واحد والعدو واحد. كذلك أدلى وزير الخارجية اللبناني خليل أبو حميد بتصريح أوضح فيه موقف بلاده من القضية الفلسطينية، وهو استحالة إقامة أي حل إلا إذا توفر له شرطان وهما: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير (أبوهلال، 2006، صفحة 169).

لقد عكفت اللجنة التنفيذية للمنظمة منذ أوائل السبعينات على تنظيم العلاقة بينها وبين الحكومة اللبنانية على أساس اتفاقية القاهرة، وأعلن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت بتاريخ 7 جانفي 1970 أن وزير الداخلية اللبناني أصدر مجموعة من القرارات التي تسهل تنقل الفلسطينيين بين سوريا ولبنان، كذلك أصبح باستطاعتهم السفر، (أبوهلال، 2006، صفحة 169) كما منحت الاتفاقية منظمة التحرير الفلسطينية الحق بإدارة المخيمات في لبنان بهدف

تحرير سكانها من القمع الذي كان ممارسا بحقهم من الاستخبارات العسكرية اللبنانية، وشرعت المنظمة في إرساء مؤسستين مسؤولتين عن إدارة المخيم هما: (حنفي، 2015، صفحة 377 - 378).

- قيادة الكفاح المسلح: حيث أدى هذا الجهاز دورا شبيها بالشرطة المحلية في المخيمات، ومنح سلطة إرساء النظام العام واعتقال المخلين بالأمن، واعتبر هذا الجهاز السلطة التنفيذية للجنة الشعبية.

- اللجان الشعبية: أدت هذه المؤسسة أدوار البلدية في المخيمات، وتولت مسؤوليات الحفاظ على الخدمات العامة، مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات وحل المشكلات الصغيرة من خلال تنظيم الوساطة والمصالحة. وقد تشكلت من ممثلين عن الفصائل السياسية كلها للحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الشعبية، مثل اتحاد المرأة الفلسطينية، كما ضمت أيضا أعيان وكبار وجهاء المخيمات.

وبذلك تشكلت لأول مرة مرجعية سياسية للفلسطينيين في لبنان منذ عام 1948، ووصل الفلسطينيون في هذه الفترة إلى مرحلة عاشوا خلالها في لبنان باستقلالية شبه كاملة في تسيير شؤونهم دون تدخل من قبل الدولة اللبنانية، التي تراجع دورها نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة في تلك الفترة (حجة، 2004، صفحة 70).

إنه ونتيجة لاتفاقية القاهرة، أصبحت المخيمات الفلسطينية في لبنان تخضع لإدارة منظمة التحرير الفلسطينية، التي تم الاعتراف بالوجود السياسي والعسكري لها في لبنان، وهو ما أعطى اللاجئين إحساسا جديدا بالأمن والثقة وأصبحوا أكثر فاعلية داخل مخيماتهم، خاصة بعدما تحرروا من القيود التي كانت مفروضة عليهم من قبل المكتب الثاني.

في هذا الجو ولدت مفاهيم كثيرة وتبلورت الشخصية الفلسطينية، وأصبح المخيم خلية نشاط يشارك الجميع بلا استثناء بأدوار متكاملة فيه، وحلت قيادات شابة جديدة محل القيادات العشائرية التقليدية، ومنها خارج المخيمات أيضا، بل ومن خارج لبنان من أبناء الضفة والقطاع (الناطور، 1993، صفحة 28).

4 -2- اجتماعيا

منحت الحكومة اللبنانية لمنظمة التحرير الحق الكامل في السيطرة على المخيمات الفلسطينية وذلك وفقا لاتفاقية القاهرة، ولهذا تغيرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين بشكل ملموس (أبوهلال، 2006، صفحة 171).

لقد أثمرت عملية إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، عن إيجاد العديد من المؤسسات للعمل الاجتماعي، مثل صامد، الهلال الأحمر الفلسطيني، مؤسسات رعاية الأطفال، رياض الأطفال، مراكز ثقافية، اقتصادية وغيرها، (الناطور، 1993، صفحة 28) كما أنشئت مؤسسات صحية عديدة غطت النقص الذي لم توفره وكالة الغوث الأونروا بسبب سياسة

التقليص التدريجي للخدمات التي شملت معظم مجالات الحياة، (أبوهلال، 2006، صفحة 171) وقد تم استحداث ما لا يقل عن 20 ألف وظيفة للاجئين من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية الشهداء الفلسطينيين، إلى جانب مؤسسات إعادة التأهيل الأخرى، وكذلك سلسلة من المنظمات الأهلية غير الحكومية. وتم تنفيذ العديد من المشاريع من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات لتحسين الظروف المعيشية، حيث أجبرت السلطات اللبنانية على قبول بناء طابقين ثان وثالث في مساكن المخيم، وهو أمر كان محظورا سابقا في غياب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للمجتمع الفلسطيني ضمن التشريع اللبناني. (Amiri, 2016, p. 17)

لكن هذه المؤسسات لم تكن أساسا لتبدل في البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بشكل كامل، لعدم توجهها في غالبها للعملية الإنتاجية، بل للإنفاق والمصاريف على الأجهزة، وساعد على ذلك سهولة وصول الأموال من التبرعات والمساعدات إلى الثورة، مما مكن عددا واسعا من البيروقراطيين من استخدام عنصر المال لشراء الولاء، وتأمين الحراسة الخاصة، والكثير من الانحرافات التي أساءت للثورة الفلسطينية ودورها. وبذلك لم تنجح منظمة التحرير الفلسطينية بخلق ثورة اجتماعية، فشروطها لم تتوافر منذ تبعثر اللاجئين، فلا سيطرة داخل المخيم لطبقة على قوى الإنتاج لتبديلها، ولا وجود لاقتصاد فلسطيني كامل لتتم التحولات داخله، بل مخيمات وتجمعات على هامش المجتمعات التي تحيا وسطها. (الناطور، 1993، صفحة 28).

4-3- عسكريا

أدخلت اتفاقية القاهرة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مفاهيم سياسية جديدة للدور المطلوب منهم في تحرير وطنهم، وعملت على تحويله من لاجئ يملأه اليأس والعجز إلى ثوري تملأه الثقة والأمل، (الناطور، 1993، صفحة 28) حيث استمر تسليح المخيمات عام 1969، لتتحول شيئا فشيئا إلى قلاع صغيرة محصنة، كذلك تواصل تجنيد الفدائيين وتدريبهم والذي امتد إلى أنحاء البلاد كافة. ومن جراء ذلك، سلبت من الجيش والشرطة صلاحيتهما بعدما اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية لها موقعا، ففي العرقوب شقت المنظمة طريقا يصلها مباشرة بسوريا عبر بلدة دير العشاير الدرزية، وقد أطلق عليها تسمية "طريق هوشي منه"؛ إشارة إلى تلك التي أعدها المقاتلون الفيتناميون في الغابة إبان حربهم مع الأمريكان. (بصبوص، 1988، صفحة 33).

لقد زاد حجم المقاومة في هذه الفترة من حيث العدد وأصبح الفدائيون أكثر حرية، حتى أنه منع توقيفهم ومثولهم أمام المحاكم العسكرية اللبنانية، وكذلك لا يتعرض اللبنانيون من أنصار العمل الفدائي للملاحقة أو المضايقة من قبل القضاء اللبناني، وهكذا واعتبارا من العام 1970، أعفيت بصورة قانونية قوات المقاومة الفلسطينية من الخضوع للقانون اللبناني، وتعذر على الدولة اللبنانية من دون دعم دبلوماسي رادع وفي غياب وفاق داخلي، أن تقدم بالقوة على وضع حد للوجود الفلسطيني المسلح على أراضيها (القصاص، 2007، صفحة 36)، بل سمحت الحكومة

اللبنانية لأي لاجئ فلسطيني بالانضمام إلى صفوف المقاومة الفلسطينية على أراضيها، كما تعهدت بتقديم التسهيلات لتحقيق ذلك. (أبوهلال، 2006، صفحة 169).

يقول عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح "شفيق الحوت" معلقا على ما سبق: "أن هناك تعارض بين منطق الدولة ومنطق الثورة، بحيث أن المنظمات الفلسطينية كان عليها التنسيق مع الدولة اللبنانية عند قيامها بعمليات مجابهة ضد إسرائيل، في حين أن الفلسطينيين كانوا ينظرون إلى هذه الدولة مشكوك بأمرها وهي عدوة، وبالتالي كان على الثورة الفلسطينية أن تتحرك خارج إطار الدولة، ودون التعاطي معها لانعدام الثقة مع الحكومة اللبنانية"، (الحوت، 1996) ومن ثم جادل البعض بأن الفلسطينيين أقاموا "دولة داخل دولة". (Amiri, 2016, p. 17)

لكن على الرغم مما حققته منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان خلال مرحلة توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، من انتصارات عسكرية وسياسية، وبلوغها ذروة قوتها آنذاك؛ حيث أصبحت تتمتع بقدر من الحكم الذاتي داخل المخيمات، إلا أنها لم تتمكن من الضغط على السلطات اللبنانية لاستصدار قرارات تكفل الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان في إطار احترام سيادته، بل اكتفت بالالتزام بما جاء في اتفاقية القاهرة، إلى أنْ تم إلغائها من طرف لبنان.

5-خاتمة:

إنّ الترحيب الذي حظي به اللاجئين الفلسطينيين من طرف السلطات اللبنانية خلال السنوات الأولى من اللجوء لم يلبث أن أخذ شكلا سلبيا، حيث أُخضعت حياتهم الاجتماعية البسيطة لتحليلات وقراءات سياسية معقدة قائمة بالدرجة الأولى على الطائفية.

شكلت الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الدافع الأكبر نحو توحيد صفوفهم تجاه قضيتهم، وقد برز ذلك أكثر بعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينيات، حيث أقدموا على الانضمام للعمل الفدائي، ورأوا فيه السبيل الوحيد لتحرير وطنهم والعودة إليه، لكن انقسام الوضع الداخلي اللبناني حول انطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية من الأراضي اللبنانية حال دون تحقيق ذلك.

أسست اتفاقية القاهرة عام 1969، لمرحلة جديدة من العلاقات اللبنانية الفلسطينية، حيث تم بموجبها إنشاء لجان محلية داخل المخيمات لرعاية مصالح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وأصبحت المخيمات تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ بمعنى إحرازها نوعا من أنواع الحكم الذاتي.

على الرغم من أن الاتفاقية قد منحت للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بعضا من حقوقهم المدنية المشروعة لاسيما حق العمل، الإقامة، البناء والتنقل، إلا أن الملاحظ هو طغيان الجانب العسكري والأمني عليها؛ إذ شرعت الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، كما سمحت بالانخراط في الكفاح المسلح، وقيادة عمليات فدائية ضد إسرائيل، السبب الذي حال دون تطبيق

أغلب بنودها على أرض الواقع، ورفضها من طرف بعض المعارضين اللبنانيين، بل وحتى الفلسطينيين، لأنها تمس السيادة اللبنانية بشكل مباشر.

- المراجع:

1. أحمد حجة. (2004). *اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في إطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية*. قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية . الجامعة الأردنية.
2. آري كنودسن، ساري حنفي. (2015). *اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والقضاء والمكان*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . الدوحة.
3. أشرف إبراهيم القصاص. (2007). *دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978 - 1982(دراسة تحليلية)*. قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر . كلية الآداب، الجامعة الإسلامية. غزة.
4. آني لوران، أنطوان بصبوص. (1988). *الحروب السرية في لبنان . غاليمار*. بيروت .
5. حسين خليل. (2012). *التاريخ السياسي للوطن العربي*. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت.
6. رحاب كنعان. (2015). *مجازر الفلسطينيين في لبنان*.مطبعة الأرقم. غزة-فلسطين.
7. سعود المولى. (2012). *الفلسطينيون في لبنان: نحو نضال مشترك*. *جريدة حق العودة* (48).
8. سعيد سلامة. (2010). *اللاجئون الفلسطينيون قرارات اتفاقيات ومعاهدات*. ط2. دائرة شؤون اللاجئين. رام الله.
9. سمير قصير. (2006). *تاريخ بيروت*. ترجمة، ماري طوق غوش. دار النهار. بيروت.
10. سمير قصير. (2007). *حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي (1975 - 1982)*. ترجمة، عنتوري. دار النهار. بيروت.
11. سهيل محمد الناطور. (1993). *أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان*. دار التقدم العربي .
12. شفيق الحوت. (أفريل، 1996). *برنامج شاهد على العصر*. (سعاد قاروط العشي، المحاور) تلفزيون لبنان. بيروت.
13. صالح جعيول السراي، فاطمة عبد الجليل ياسر الغزي. (2017). *ريمون إده ودوره السياسي في لبنان*. مجلة جامعة ذي قار.
14. صقر أبوفخر. (2010). *الفلسطينيون في لبنان: " أحوالهم ومشكلاتهم ومطالبهم"*. مجلة شؤون الأوسط (137).
15. عبد الرؤوف سنو. (2008). *حرب لبنان 1975 - 1990، تفكك الدولة وتصدع المجتمع* . الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت.

16.عدنان الساحلي. (د.ت). *المخيمات الفلسطينية بين مشاريع التصفية وحلم العودة* . تاريخ الاسترداد 20 08، 2020، من موسوعة المخيمات الفلسطينية : www.palcamps.net/ar/post/11

17.عماد رفعت البشتاوي. (2009). *اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية*. مجلة جامعة الأزهر ، مج 11 (1).

18.فؤاد بطرس. (2009). *المذكرات* . دار النهار . بيروت.

19.محمود الحنفي. (د.ت). *الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان، "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"* . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

20.محمود عادل أبوهلال. (2006). *تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948 – 1975*. قدمت هذه الدرسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر . كلية الآداب، الجامعة الإسلامية. غزة.

21.يزيد الصايغ. (2002). *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية (1949 - 1993)*. ترجمة، باسم سرحان. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.

22.يوسف إدريس الزكو. (2017). *مواقف الأحزاب اللبنانية من الإعتداءات الإسرائيلية على لبنان جراء العمل الفدائي الفلسطيني*. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية .

23. miri, Z. (2016). Boundaries and political agency of Palestinian refugee camps in Lebanon. Graduate Theses and Dissertations . Lowa State University .

24. James Stoker .(2016) .Spheres of Intervention, Foriegn Policy and the Colllapese of Lebanon (1967 -1976). Cornell University Press.

25. Rex Brynen. (n.d) .PLO Policy in Lebanon: Legaies and Lessons . journal of Palestine Studies.

26. Sorby, K. (2015). The Palestinian movement in Lebanon and the Cairo Agreement of 1969. Scientific journal of international political, economic, cultural and legal relations .